



مركز الزيتونة
للدراستات والاستشارات

فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

رئيس التحرير : وائل سعد
نائب رئيس التحرير : باسم القاسم
مدير التحرير : وائل وهبة

العدد : 5580

التاريخ : السبت 2021/7/10

الفبر الرئيسي



مسؤول أممي: المستوطنات
الإسرائيلية بمثابة جريمة حرب

... ص 4

أبرز العناوين



شاكيد: لن نجمّد الاستيطان ولن نغيّر تصنيف أيّ من مناطق "ج"
"الأخبار": حماس لا تعتمد على مصر بشكل كامل في إدخال البضائع إلى غزة
المقاومة في غزة تؤكد أن فكرة الصدام مع الشارع مرفوضة ووجهة الغضب "إسرائيل"
غوتيرش يعرب عن قلقه من عمليات الهدم التي نفذتها "إسرائيل" في حمصة بالأغوار الشمالية
أوهام في العمل الفلسطيني "2" ... أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

<u>السلطة:</u>	
3	2. عباس في زيارة مفاجئة لتركيا ويلتقي أردوغان اليوم
4	3. منصور يدعو إلى تحميل الاحتلال المسؤولية عن جرائمه بحق شعبنا ومقدراته
4	4. الخليل: مسيرة تطالب بتحقيق العدالة في قضية قتل بنات
<u>المقاومة:</u>	
5	5. هنية يعزي بوفاة أحمد جبريل
5	6. "الأخبار": حماس لا تعتمد على مصر بشكل كامل في إدخال البضائع إلى غزة
6	7. التحالف المسيحي الفلسطيني بالولايات المتحدة يناشد بايدن إعادة النظر بتصنيف حركة حماس
6	8. القسام يوجه رسالة للاحتلال في ذكرى عملية "زيكيم"
6	9. المقاومة في غزة تؤكد أن فكرة الصدام مع الشارع مرفوضة ووجهة الغضب "إسرائيل"
7	10. فتح تنظم مسيرة جماهيرية في مخيم "المية ومية" تأييداً للسلطة الفلسطينية
<u>الكيان الإسرائيلي:</u>	
8	11. تل أبيب: بينيت وعبدالله الثاني يتفقان على فتح صفحة جديدة في العلاقات
8	12. شاكيد: لن نجمد الاستيطان ولن نغير تصنيف أيّ من مناطق "ج"
9	13. موقع "واينت": طلب "إسرائيل" تعويضاً عن الاتفاق النووي سيبدو كضوء أخضر لإدارة بايدن
9	14. قانون تفكيك الليكود.. حكومة بينيت تسعى لتدعيم ائتلافها الهش
10	15. "ميدل إيست آي": أزمة هوية تواجه السياسيين بـ"إسرائيل"
<u>الأرض، الشعب:</u>	
11	16. شبان يحرقون كاميرات مراقبة تابعة للاحتلال في بلدة سلوان
11	17. قوات الاحتلال تحرق مقتنيات مسجد "ترس الله" جنوب جنين
11	18. إصابة 126 فلسطينياً في مواجهات مع جيش الاحتلال بالضفة
12	19. فلسطينيون ينددون بإغلاق "إسرائيل" مقر "لجان العمل الزراعي" بمرام الله
<u>الأردن:</u>	
12	20. توافق إسرائيلي أردني: ارتفاع صادرات عمان للضفة إلى 700 مليون دولار سنوياً

	دولي:
12	21. غوتيرش يعرب عن قلقه من عمليات الهدم التي نفذتها إسرائيل في حمصة بالأغوار الشمالية
13	22. بلينكن أعرب للإسرائيليين عن قلقه بسبب هدم منزل المواطن الأميركي الفلسطيني منتصر الشلبي
13	23. لين هاستينغز تدعو "إسرائيل" إلى وقف فوري لأي هدم يظال منازل الفلسطينيين
	حوارات ومقالات
14	24. أوهام في العمل الفلسطيني "2... أ. د. محسن محمد صالح
17	25. حول المشروع الوطني وحمائته - أسئلة بريئة... أ. د. عبد الحميد صيام
20	26. إسرائيل و"حماس" على شفا مواجهة جديدة... تل ليف رام
24	كاريكاتير:

١. مسؤول أممي: المستوطنات الإسرائيلية بمثابة جريمة حرب

جنيف: قال محقق في مجال حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، يوم (الجمعة)، إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تصل لمستوى جريمة حرب، مطالباً الدول بأن توضح لإسرائيل أن «احتلالها غير المشروع» لا يمكن أن يستمر بلا ثمن، وفقاً لوكالة «رويترز» للأنباء.

وكان مايكل لينك، مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يلقي كلمة أمام جلسة لمجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية في جنيف، وقاطعت إسرائيل الجلسة، إذ إنها لا تعترف بتفويض لينك ولا تتعاون معه.

وقال لينك: «ما خلصت إليه أن المستوطنات الإسرائيلية تصل لمستوى جريمة حرب»، وأضاف: «أقول لكم إن هذه النتيجة تلزم المجتمع الدولي بأن يوضح لإسرائيل أن احتلالها غير المشروع وتحديدها القانون الدولي والرأي الدولي لا يمكن أن يستمر بلا ثمن».

الشرق الأوسط، لندن، 2021/7/9

٢. عباس في زيارة مفاجئة لتركيا ويلتقي أردوغان اليوم

أنقرة-سعيد عبد الرازق: بدأ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) زيارة لتركيا تستمر حتى غد (الأحد) بدعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وأعلنت دائرة الاتصال في رئاسة الجمهورية التركية، أمس (الجمعة) قبل ساعات من وصول أبو مازن، عن زيارته المفاجئة التي بدأت مساء أمس، مشيرة، في بيان، إلى أنها تهدف لبحث العلاقات الثنائية بين الجانبين التركي والفلسطيني من جميع النواحي.

وقال البيان إن المباحثات ستتناول الخطوات التي يمكن اتخاذها لتطوير علاقات التعاون بين تركيا ودولة فلسطين الصديقة والشقيقة، وإن أردوغان وعباس سيتبادلان الآراء حول الأوضاع الإنسانية في فلسطين، والتطورات في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والمصالحة الفلسطينية، والانتخابات.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/7/10

٣. منصور يدعو إلى تحميل الاحتلال المسؤولية عن جرائمه بحق شعبنا ومقدراته

نيويورك: دعا المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور في ثلاث رسائل متطابقة بعثها إلى مسؤولي الأمم المتحدة، المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن إلى استخدام الوسائل والتدابير التي يمنحها القانون الدولي لتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية عن انتهاكاتها وجرائمها ضد شعبنا الفلسطيني. وشدد منصور، على أن المساءلة تعتبر مركزية لإنهاء الظلم التاريخي على شعبنا، ولإعادة تأكيد قابلية القانون الدولي في مواجهة الانتهاكات. وتطرق إلى تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب تصاعد السياسات والممارسات غير القانونية لإسرائيل، إلى جانب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، والهجمات العنيفة والعنصرية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية وحشود المستوطنين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/7/10

٤. الخليل: مسيرة تطالب بتحقيق العدالة في قضية قتل بنات

الخليل - "الأيام": شارك حشد غفير من المواطنين في الخليل، في مسيرة انطلقت من أمام مسجد الحسين في المدينة، عقب أداء صلاة الجمعة، تنديداً بقتل الناشط نزار بنات، وللمطالبة بتحقيق العدالة في هذا الملف. وردد المشاركون في الفعالية ورُفعت فيها صور بنات، هتافات تستنكر ما

جرى بحق بنات، داعين الى محاسبة كل من تورط فيها. وأكدوا ضرورة وقف التنسيق الأمني، علاوة على احترام الحريات.

الأيام، رام الله، 2021/7/10

٥. هنية يعزي بوفاة أحمد جبريل

هاتف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية مساء الخميس، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية القيادة العامة طلال ناجي، وقدم له ولقيادة الجبهة التعازي بوفاة القائد الفلسطيني أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة، مستحضراً دوره الوطني ونضاله ضد الاحتلال الصهيوني. كما هاتف بدر نجل الراحل أحمد جبريل وقدم له وللعائلة تعازيه بوفاة والده الذي كان له بصمة خاصة في التاريخ الفلسطيني ودوره في إطار ثورة شعبنا ضد الاحتلال منذ ستينيات القرن الماضي. وأكد رئيس الحركة على المضي نحو تحقيق ثوابت شعبنا والعمل معاً لتحقيقها.

موقع حركة حماس، 2021/7/9

٦. "الأخبار": حماس لا تعتمد على مصر بشكل كامل في إدخال البضائع إلى غزة

غزة-رجب المدهون: منذ تحسّن العلاقات «الحمساوية» - المصرية عام 2017، وسماح المصريين بإدخال البضائع بشكل رسمي إلى القطاع عبر بوابة صلاح الدين في معبر رفح جنوب غزة، ظلّت حركة «حماس» على رفضها الاعتماد على المصريين بشكل كامل، إذ وجّهت الجهات المختصة بإدخال البضائع بأن لا يزيد الاستيراد من المصريين على 30% من احتياجات القطاع، على الرغم من أن رفع قيمة البضائع سيزيد من حجم الضرائب التي ستجيبها الحكومة في غزة ويحسن من الوضع الحكومي، بحسب مصدر «حمساوي» تحدّث إلى «الأخبار». وأشار المصدر إلى أن «الحركة تدرك جيداً أن الاحتلال يعمل بشكل دائم على رمي غزة في الحزن المصري، والتخلّص منها لتكون رهينة للقرار المصري، إلّا أن جميع محاولاته تمّ إفشالها، حتى في عزّ عمل الأنفاق عامي 2011 و2012، فلم تتوقّف الحركة التجارية عن استخدام معابر الاحتلال، ويتركّز الاعتماد على مصر في مجال المحروقات والمواد التي يمنع العدو إدخالها بدعوى أنها مزدوجة الاستخدام، أي يمكن استخدامها من قبل المقاومة في التصنيع العسكري».

وفي أعقاب معركة «سيف القدس»، لم يوقف الاحتلال محاولاته الدفع بقطاع غزة بشكل كامل إلى الحزن المصري، عبر فرض حالة من الإغلاق الشامل، وإجبار الجهاز الحكومي على الاعتماد

على الواردات من مصر، إلا أن المصدر «الحمساوي» أكد أن ما يدخل عبر المعبر المصري لم يتعدّ حاجز 30% من احتياجات القطاع، وأن الأصناف التي تدخل من مصر معدودة ومحدودة. وبحسب معطيات اقتصادية حديثة، فإن نسبة البضائع التي تدخل غزة من مصر ارتفعت بعد معركة «سيف القدس» بنسبة 17% عما كانت عليه في السابق، إلا أنها لا تتعدى حالياً حاجز 23% من احتياجات القطاع، فيما لا يزال المصريون يمنعون دخول أصناف تصنفها دولة العدو «ثنائية الاستخدام».

الأخبار، بيروت، 2021/7/10

٧. التحالف المسيحي الفلسطيني بالولايات المتحدة يناشد بايدن إعادة النظر بتصنيف حركة حماس

واشنطن-رائد صالح: ناشد التحالف المسيحي الفلسطيني في الولايات المتحدة إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه حركة (حماس) وإلغاء تصنيفها كمنظمة إرهابية. وأكد التحالف في رسالة بعثها إلى بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن على ضرورة أن تعيد الإدارة الأمريكية النظر في سياستها تجاه حماس و"دعم انتخابات نزيه وشفافة تشارك فيها الحركة وتشمل القدس الشرقية".

القدس العربي، لندن، 2021/7/10

٨. القسام يوجه رسالة للاحتلال في ذكرى عملية "زيكيم"

غزة: وجهت كتائب القسام الجمعة، رسالة مقتضبة للاحتلال الإسرائيلي في ذكرى عملية زيكيم البطولية. وقالت الكتائب عبر قناتها في (التيلجرام) في رسالتها مخاطبة الاحتلال: "زيكيم أولى ضرباتنا فانتظرنا بعدها". يُشار إلى أن "عملية زيكيم" هجوم قام بها كوماندوز تابع لكتائب القسام على قاعدتي زيكيم والبحرية الإسرائيلية في ثاني أيام العدوان على غزة سنة 2014، وخلف قتلى وجرحى، وتدمير آليات عسكرية، فيما استشهد المنفذون الأربعة.

وكالة سما الإخبارية، 2021/7/9

٩. المقاومة في غزة تؤكد أن فكرة الصدام مع الشارع مرفوضة ووجهة الغضب "إسرائيل"

غزة-يوسف فارس: في منتصف آذار 2014، قارب المشهد في قطاع غزة الانفجار، بعدما خرج الآلاف من المواطنين إلى الشوارع في تظاهرات رفعت مطالب معيشية، كتوفير الكهرباء، ومعالجة الغلاء المعيشي، وتأمين حقّ السفر والمواطنة. في مراجعة لتلك الأحداث، يلفت أمني في غزة،

تحدّثت إليه «الأخبار»، إلى أن «ما كان محرّجاً هو أن المطالب التي خرج بها المتظاهرون مُحقّقة، وهي بالضبط ما يطالب به حتى رجل الأمن»، مستدركاً بأن «الخصم السياسي للمقاومة، أي المخابرات في رام الله، ووفقاً للعشرات من الوثائق والمعلومات، لعبت دوراً مشبوهاً عبر ركوب موجة التظاهرات، ثمّ دعمها ومأسستها بشكل مباشر»

يقول مصدر في «الحاضنة الشعبية» لـ«الأخبار»: «كانت أحداث 2014 أكبر التحديّات التي واجهتها المقاومة وحركة حماس، خصوصاً أن المقاومة كفكرة تنتهي بدون وجود حاضنة شعبية حقيقية لها، لذا كانت معالجة تبعات بدنا نعيش مُهمّة جداً». عقب تلك الأحداث، اتّسعت فكرة المواجهة مع الاحتلال، من الحروب العسكرية المباشرة، إلى حروب التجويع وتأليب الشارع ضدّ فكرة المقاومة وتكلفتها. ولذا، لم تضع «حماس» أيّ «فيثوثات» على خيارات تخفيف وطأة الحصار، إذ أضحّت المطالبة بأن تدفع قطر، بموافقة إسرائيلية، ثمن الهدوء على الشريط الحدودي للقطاع، تتمّ بوضوح شديد، فيما لم تُخفِ «حماس» خريطة تحالفاتها مع أطراف كانت تربطها بهم علاقة عدائية، من مثل النائب محمد دحلان، الذي أُعطيت له مساحة واسعة للعمل التنظيمي في القطاع، في مقابل تقديم مساعدات عينية ونقدية لشريحة واسعة من السكّان.

اليوم، تؤكّد المقاومة أن فكرة الصدام مع الشارع مرفوضة، وأنها لن تسمح بتكرارها لاحقاً، خصوصاً مع اقتناعها بأن المسوّغات الأمنية التي ستنتقل منها مهمّة مواجهة التظاهرات لن تكون مقبولة شعبياً، لأن رواية الأمن مشروخة دائماً، بالنسبة إلى الشارع. هنا، يجزم مصدر «حماسوي» بأن «تبعات الحصار سترتدّ على من سببها، وأن تشديده ستقابله انتفاضة شعبية، ولكن ليس في شوارع القطاع، بل على حدوده، في وجه العدو الإسرائيلي».

الأخبار، بيروت، 2021/7/10

١٠. فتح تنظم مسيرة جماهيرية في مخيم "المية ومية" تأييداً للسلطة الفلسطينية

بيروت: نظمت حركة "فتح"، مساء الجمعة، مسيرة جماهيرية حاشدة في مخيم "المية ومية"، دعماً وتأييداً للشرعية [السلطة في رام الله] الفلسطينية وعلى رأسها محمود عباس، ولمنظمة التحرير، والسلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية.

وشارك في المسيرة عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" رفعت شناعة، وأمين سر حركة "فتح" وفصائل منظمة التحرير في منطقة صيدا اللواء ماهر شباطة وأعضاء قيادة المنطقة وكوادرها

ومناصرو الحركة، وأمناء سر الشعب التنظيمية لحركة "فتح" وفصائل المنظمة واللجان الشعبية، والاتحادات والمنظمات الشعبية وحشد غفير من أبناء شعبنا في مخيمات صيدا.
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/7/9

١١. تل أبيب: بنيت وعبدالله الثاني يتفقان على فتح صفحة جديدة في العلاقات

تل أبيب-نظير مجلي: بعد الكشف عن لقاء كان قد عقد في القصر الملكي بعمان، بين الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بنيت، أعلن مصدر سياسي رفيع في تل أبيب، أمس (الجمعة)، أن اللقاء أسفر عن قرار راسخ لفتح صفحة جديدة بين البلدين، وأن «الحكومة الجديدة قررت تحسين علاقات إسرائيل مع كل الدول والزعماء الذين ساءت علاقاتهم معنا، في السنوات الأخيرة من عهد رئيس الوزراء السابق ورئيس المعارضة الحالي، بنيامين نتنياهو». وأكد أن بنيت، وشريكه في الائتلاف، رئيس الوزراء البديل ووزير الخارجية، يائير لبيد، وضعا «في رأس اهتمامهما قضية إصلاح العلاقات مع الأردن، التي تضررت بشدة خلال عهد نتنياهو».

وبحسب ما جاء في تقارير إعلامية إسرائيلية، أمس، فإن اللقاء بين الملك عبد الله وبنيت تم في يوم الثلاثاء قبل عشرة أيام. فقد طار بنيت بمروحية عسكرية وبشكل سري إلى عمان والتقى الملك في قصره في العاصمة.

من جهتها، أكدت إسرائيل أن اللقاء بين وزير الخارجية، أيمن الصفدي ويائير لبيد، أول من أمس (الخميس)، كان مكماً للقاء القمة المذكور، وفيه تم الاتفاق على التقدم في عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وزيادة كميات المياه التي تتبعها إسرائيل للأردن.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/7/10

١٢. شاكيد: لن نجمد الاستيطان ولن نغير تصنيف أي من مناطق "ج"

القدس- وكالات: قالت وزيرة الداخلية الإسرائيلية، آيلت شاكيد، أمس، إن الحكومة الجديدة لن تغيّر تصنيف مناطق في الضفة الغربية من "ج" إلى "أ" أو "ب"، حتى لو كان هناك طلب أميركي بهذا الخصوص. وأضافت شاكيد، خلال حوار مع صحيفة "يسرائيل هيوم"، العبرية أمس، إن الحكومة لن تجمّد الاستيطان في الضفة الغربية، "وبالتأكيد ليس في القدس"، حتى حد تعبيرها.

وقللت شاكيد من معارضة رئيس الحكومة البديل ووزير الخارجية، يائير لابيد، لشرعنة البؤرة الاستيطانية "أفيتار"، قائلة إن رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، ووزير الدفاع، بيني غانتس، سيلتزمان بالاتفاق مع المستوطنين.

الأيام، رام الله، 2021/7/10

١٣. موقع "واينت": طلب إسرائيل تعويضا عن الاتفاق النووي سيبدو أخضر لإدارة بايدن

بلال ضاهر: تمتع إسرائيل في هذه الأثناء عن طلب تعويض من الولايات المتحدة مقابل عودة الأخيرة إلى الاتفاق النووي مع إيران، كي "لا تشعر الإدارة الأميركية، ولا توحى للجمهور في الولايات المتحدة، أنها حصلت على ضوء أخضر من إسرائيل" للعودة للاتفاق النووي، وفق ما ذكر المحلل العسكري في موقع "واينت" الإلكتروني، رون بن يشاي، الجمعة. وأضاف بن يشاي أن التعويض الذي يمكن أن تحصل عليه إسرائيل مقابل التوقيع على الاتفاق يتمثل "بتعزيز قدرات الجيش الإسرائيلي كي يحافظ على تفوقه النوعي العسكري مقابل إيران بعد (توقيع) الاتفاق أيضا. وطلبت إسرائيل حتى الآن استكمالات وإضافات للصواريخ الدفاعية ووسائل أخرى تمكنها من مواجهة تهديدات من لبنان وغزة، ولكن ليس أكثر من ذلك". وتابع أنه بعد توقيع الاتفاق النووي، ستطالب إسرائيل الإدارة الأميركية بالحصول على قدرات عسكرية موجودة بحوزة الولايات المتحدة وليست موجودة بحوزة إسرائيل، على جانب تطوير قدرات أخرى.

عرب 48، 2021/7/9

١٤. قانون تفكيك الليكود.. حكومة بينيت تسعى لتدعيم ائتلافها الهش

القدس المحتلة- محمد وتد: تحمل مصادقة الكنيست الإسرائيلي على القانون الذي يجيز لنوابه الانشقاق عن أحزابهم وتشكيل كتل برلمانية مستقلة، والمعروف بقانون "تفكيك الليكود"، دلائل تشير إلى تكريس أزمة وهشاشة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي برئاسة نفتالي بينيت، في ظل تقويض مكانة بنيامين نتنياهو في زعامة حزب الليكود ورئاسة معسكر اليمين. ووفقا للقانون الذي بادر إليه الائتلاف الحكومي الجديد برئاسة بينيت، سيكون بإمكان 4 أعضاء كنيست الانفصال والانشقاق عن حزبهم، وتشكيل كتلة برلمانية جديدة. ويأتي تشريع القانون الذي حظي بدعم 60 عضوا ومعارضة 54، لتمهيد الطريق أمام أعضاء كنيست من الليكود للانشقاق عن الحزب، وتشكيل كتلة برلمانية جديدة من أجل الانضمام إلى الائتلاف الحكومي الجديد الذي يواجه تحديات كثيرة وعدم استقراره. وضبابية بشأن استمراره.

ويجمع محللون على أن المصادقة على القانون يعكس هشاشة الائتلاف الحكومي الجديد، والقناعات الداخلية لدى أطرافه بضرورة استمالة أعضاء كنيست من اليمين والليكود على وجه الخصوص، لضمان استمرار الحكومة. كما يعكس فشل نتياهو المستمر برئاسة معسكر اليمين. وكذلك الصراع الداخلي الخفي في الليكود على منافسة نتياهو في رئاسة الحزب، بغية الإطاحة به من أجل العودة إلى سدة الحكم بإسرائيل.

الجزيرة. نت، 2021/7/9

١٥. "ميدل إيست آي": أزمة هوية تواجه السياسيين بـ"إسرائيل"

يقول تقرير نشره موقع "ميدل إيست آي" البريطاني (Middle East Eye) إن "قانون التوحيد السياسي" الإسرائيلي الذي فشل البرلمان الإسرائيلي في تمريره، الاثنين الماضي، أثار جدلا عنصريا وفجر أزمة هوية لدى جميع القوى السياسية الإسرائيلية، إلى الحد الذي وجد فيه خصوم تاريخيون مثل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتياهو والقائمة العربية المشتركة أنفسهم في نفس الجانب لدى التصويت عليه.

ويوضح التقرير أن "حكومة التغيير" الإسرائيلية الجديدة، فشلت في أول اختبار رئيسي لها: تجديد "قانون لمّ شمل الأسرة" الذي أقر قبل 18 عاما، والذي يمنح المواطنة أو الإقامة للفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليات، إذ صوت لصالح التجديد في الكنيست 59 نائبا فقط لصالحه، أي أقل بصوتين من الأصوات المطلوبة لتمريره.

ويشير التقرير إلى أن فشل تمرير القانون يُعتبر نبأ طيبا وسيئا في الوقت ذاته، طيبا لأنه وباعتباره إجراء عنصريا يعطل حياة الآلاف من الأزواج قد تم تعليقه قانونيا اعتبارا من ليلة الثلاثاء، وأصبحت العائلات الآن حرة في التقدم بطلب للحصول على وضع يجعل حياتها أكثر احتمالا. أما الجانب السيئ من الفشل فهو أن التعليق لن يحدث أي تغيير حقيقي، وما يزال مستقبل العائلات يكمن في أيدي جهاز المخابرات الداخلية الشين بيت ووزارة الداخلية، التي تترأسها الآن أبيليت شاكيد من حزب يمينا "القومي المتطرف".

الجزيرة. نت، 2021/7/9

١٦. شبان يحرقون كاميرات مراقبة تابعة للاحتلال في بلدة سلوان

القدس: أحرق شبان الليلة، كاميرات مراقبة تابعة للاحتلال الإسرائيلي في بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة، خلال مواجهات اندلعت بالبلدة. ووفقا لمصادر محلية فإن المواجهات اندلعت بعد اقتحام جنود الاحتلال للبلدة، وإطلاق قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع تجاه المواطنين.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/7/9

١٧. قوات الاحتلال تحرق مقتنيات مسجد "ترس الله" جنوب جنين

جنين: أحرقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الجمعة، مقتنيات مسجد "ترس الله" قرب بلدة جبج جنوب جنين، كما وأصيب شاب بالرصاص خلال مواجهات مع جنود الاحتلال. وذكرت مصادر محلية وصحافية أن قوات الاحتلال اقتحمت موقع مستوطنة "ترسلة" المخلاة وداهمت المسجد بداخله وشرعت بإحراق السجاد والمقتنيات، بعد أن أجبرت المصلين على الخروج منه بالقوة، ومنعتهم من ترميمه وتأهيله تمهيداً لإقامة صلاة الجمعة فيه.

القدس، القدس، 2021/7/9

١٨. إصابة 126 فلسطينياً في مواجهات مع جيش الاحتلال بالضفة

أصيب 126 فلسطينياً -الجمعة- بالرصاص الإسرائيلي وبحالات اختناق، خلال فعاليات منددة بالاستيطان في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة. وذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمه الميدانية تعاملت مع 13 إصابة بالرصاص الحي، و32 إصابة بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و73 حالة اختناق و8 إصابات بكسور ورضوض. واتهم قوات الاحتلال باستهداف طواقمه بشكل مباشر. ووفق شهود عيان، أطلقت قوات جيش الاحتلال الرصاص الحي والمعدني وقنابل الغاز المسيل للدموع، تجاه مئات الفلسطينيين عقب صلاة الجمعة، بالقرب من جبل صبيح في بلدة بيتا. كما اندلعت مواجهات مماثلة في بلدة كفر قدوم شرقي قلقيلية، وبيت دجن شرقي نابلس. وقمع الجيش الإسرائيلي وقفة منددة بالاستيطان، في منطقة "مسافر يطا" بمحافظة الخليل، جنوبي الضفة.

الجزيرة. نت، 2021/7/9

١٩. فلسطينيون ينددون بإغلاق "إسرائيل" مقر "لجان العمل الزراعي" برام الله

ندد فلسطينيون في قطاع غزة -الخميس- بإغلاق إسرائيل مقر الإدارة العامة لمؤسسة "لجان العمل الزراعي" الأهلية في مدينة رام الله. وجاء ذلك خلال وقفة احتجاجية دعا إليها فرع "لجان العمل الزراعي" في مدينة غزة.

الجزيرة. نت، 2021/7/9

٢٠. توافق إسرائيلي أردني: ارتفاع صادرات الأردن للضفة إلى 700 مليون دولار سنوياً

عمّان: توصل الأردن وإسرائيل أمس إلى اتفاق سترفع بموجبه الصادرات الأردنية إلى الفلسطينيين من 160 مليون دولار سنوياً إلى 700 مليون، وفق بروتوكول باريس الذي وقّع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1994. كما تم التوصل إلى تزويد إسرائيل للأردن بخمسين مليون متر مكعب من المياه الإضافية المشتركة.

وتم الاتفاق خلال لقاء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ونظيره الإسرائيلي يائير لبيد، على الجانب الأردني من جسر الملك حسين (اللنبي)، بحسب بيان الخارجية الأردنية، كما بحث الوزيران عدداً من القضايا العالقة في قطاعي النقل والطاقة.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/7/9

٢١. غوتيرش يعرب عن قلقه من عمليات الهدم التي نفذتها "إسرائيل" في حمصة بالأغوار الشمالية

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، عن قلقه البالغ إزاء عمليات الهدم التي نفذتها إسرائيل للممتلكات الفلسطينية في قرية حمصة الفوقا في الأغوار الشمالية أمس.

وقال غوتيرش خلال مؤتمر صحفي في نيويورك، تلاه المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك: إن "مثل هذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي ويمكن أن تقوّض فرص إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة".

وجدد غوتيرش دعوته "للسلطات الإسرائيلية وقف عمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة". وبحسب المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، فقد "منع الجيش الإسرائيلي ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والمنظمات غير الحكومية، والدول الأعضاء من الوصول إلى خربة حمصة الفوقا أثناء عمليات الهدم"، مؤكداً "الحاجة إلى الوصول من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتقييم الوضع".

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/7/9

٢٢. بلينكن أعرب للإسرائيليين عن قلقه بسبب هدم منزل المواطن الأمريكي الفلسطيني منتصر الشلبي

أعربت وزارة الخارجية الأميركية الخميس، عن قلقها إزاء قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي هدم منزل المواطن الفلسطيني الأميركي منتصر الشلبي رغم المناشدة الأميركية لعدم القيام بذلك.

وأعلنت الوزارة أنها تتابع تقارير عن هدم منزل عائلة بأكملها في الضفة الغربية، حيث قال مكتب وزير الخارجية الأميركي في تصريح له أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن نفسه "أبلغ قلقه لمسؤولين إسرائيليين" بشأن عملية الهدم.

وقال نيد برايس المتحدث باسم الخارجية الأميركية في معرض رده على سؤال في مؤتمره الصحفي اليومي في وزارة الخارجية "نحن نتابع عن كثب التقارير التي تفيد بهدم المنزل".

وأضاف الناطق، " كما قلنا عدة مرات في السابق، لا ينبغي هدم منزل عائلة بأكملها بسبب تصرفات فرد واحد. هناك حاجة ماسة لخفض حدة التوتر في الضفة الغربية. تؤدي عمليات الهدم العقابية إلى تفاقم التوترات في وقت ينبغي فيه على الجميع التركيز بشكل أساسي على ضمان الهدوء".

وأكد برايس أن "الوزير ومسؤولون كبار آخرون هنا في وزارة الخارجية أثاروا في الأيام الماضية تلك المخاوف بشكل مباشر مع مسؤولين إسرائيليين كبار وسواصل القيام بذلك ما دامت تلك الممارسات مستمرة".

القدس، القدس، 2021/7/9

٢٣. لين هاستينغز تدعو "إسرائيل" إلى وقف فوري لأي هدم يطال منازل الفلسطينيين

دعت لين هاستينغز، المنسقة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، السلطات الإسرائيلية إلى وقف أي عمليات هدم تطال منازل وممتلكات الفلسطينيين، والسماح للمجتمع الإنساني بالقيام بعمله في حمصة البقيعة، وتسهيل إعادة بناء منازل سكان هذا التجمع في موقعهم الراهن والبقاء فيه بكرامة.

وقالت في بيان صادر اليوم الجمعة إن تأكيد ما أقيمت عليه القوات الإسرائيلية من هدم ومصادرة جماعية في تجمع حمصة البقيعة الفلسطيني في شمال الضفة الغربية يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع "يثير القلق". وأوضحت هاستينغز في البيان أنه خلال عملية الهدم، "منعت القوات الإسرائيلية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأسر". وشددت السيدة لين هاستينغز على أن "المحاولات التي ترمي إلى إجبار هذا التجمع وغيره على الانتقال إلى موقع بديل تشكل خطرا حقيقيا يتمثل في الترحيل القسري".

أخبار الأمم المتحدة، 2021/7/9

٢٤. أوهام في العمل الفلسطيني "2"

أ. د. محسن محمد صالح

تحدثنا في المقال السابق عن ثلاثة أوهام في العمل الفلسطيني، ونتابع اليوم الحديث عن وهمين آخرين.

الوهم الرابع هو إصلاح البيت الفلسطيني دون قيادة انتقالية

فقد أثبتت التجربة، وعلى مدى الستة عشر عاما الماضية على الأقل، أن القيادة الفلسطينية الحالية لمنظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية غير جادة في إصلاح البيت الفلسطيني، ولا في المضي في الانتخابات للمؤسسات التشريعية والتنفيذية إلى نهايتها على أسس ديمقراطية شفافة؛ وأنها طالما لم تضمن استمرار سيطرتها وهيمنتها على المنظمة والسلطة، فإن أي عملية إصلاحية لن تتم، وأن أي إصلاحات معروضة من طرفها، هي مجرد إجراءات ديكورية وشكلية فارغة المضمون ومضيعة للوقت.

هذه القيادة أطلقت على نفسها "رصاصه الرحمة"، عندما قامت بتعطيل مسار الانتخابات الفلسطينية في 29 نيسان/ أبريل 2021؛ وأكدت الشكوك التي كانت قائمة أصلا تجاهها؛ وانسجمت مع سلوكها التاريخي، ومع عقليتها التي تنزع إلى الهيمنة والاستبداد. ومن ثم، فلم تعد القيادة الحالية مؤتمنة على أي عملية إصلاح أو تطوير جادة للبيت الفلسطيني، وفقدت ما تبقى لها من ثقة ومصداقية. وهي ما زالت مُصرّة على أن تمثل "القديم" الأوسلوي وشبكة مصالحه وفساده وفشله، وأن تعيد إنتاج الفشل مرات ومرات.

وأصبح واضحا أنه لا يمكن القيام بالإصلاح من خلال أو تحت إشراف الرموز والقيادات التي تقوم بمحاربتة، ولها مصلحة محققة في إفشاله. كما أصبح واضحا أن تمثيلها لحزب أو فصيل مُعيّن (فتح) قد جعل حساباتها مرتبهة باستمرار سيطرته وهيمنته على المؤسسات الرسمية الفلسطينية؛ وليس بالضرورة بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني.

ولذلك، فإذا كنا نتحدث عن إصلاح حقيقي فلسطيني، وعن تداول سلمي للسلطة، وعن الشروط الموضوعية للنجاح في إعادة بناء منظمة التحرير وتطوير مؤسساتها واستيعاب القوى والفصائل والكفاءات الفلسطينية كافة؛ فلا بدّ من قيادة انتقالية تدير هذا المسار. ولا بأس أن تكون هذه القيادة الانتقالية هي الإطار القيادي المؤقت، ولا بأس من توسيعه ليشمل قوى حقيقية صاعدة، ولا بأس أن تتبثق عنه قيادة تنفيذية مُصغرة، المهم أن تتمتع هذه القيادة بالثقة والمصداقية والجدية للمضي بالعملية إلى نهايتها.

وإذا كان هذا الاقتراح يمثل حلا عمليا ومخرجا كريما للقيادة الحالية للمنظمة والسلطة، فإن كاتب هذه السطور يشك في استجابتها لذلك، بانتظار أن تحدث ظروف ذاتية وموضوعية تفرض نفسها فرضا عليها، وتجبرها على النزول عن الشجرة، كاستقالة أبي مازن أو وفاته وتفتت منظومته القيادية، وكتراجع شرعيتها العربية والدولية واندثارها نتيجة أوضاع سياسية مستجدة، ونتيجة حقائق مفروضة على الأرض.

الوهم الخامس هو مصطلح "طرفي الانقسام"

وهو مصطلح مُضلل انتشر منذ سيطرة الحكومة التي تقودها حماس على قطاع غزة، وسيطرة حكومة "الطوارئ" التي تقودها فتح على مناطق السلطة في الضفة الغربية، في سنة 2007. ويستخدم هذا المصطلح عادة أولئك الذين يحاولون تقديم أنفسهم بشكل موضوعي، على أساس أنهم على مسافة واحدة من الطرفين، وعلى أساس تحميل الطرفين مسؤولية الانقسام بالدرجة نفسها تقريبا؛ أي إن السياق الذي يتم استخدامه فيه هو سياق مُضلل وغير موضوعي.

ابتداءً، ومن ناحية أولية يظهر أن انقساماً فعلياً حصل من ناحية جغرافية بسيطرة حماس على قطاع غزة وسيطرة فتح على الضفة الغربية، وأن الانقسام مؤسسياً حصل باستناد حماس على مؤسسة المجلس التشريعي وحق أغلبيته في تشكيل الحكومة، ومحاسبتها، وإعطاء الثقة وحجبها؛ وباستناد فتح على مؤسسة رئاسة السلطة، وقدرتها على الاستفادة من هيمنتها على منظمة التحرير في "شرعنة" إجراءاتها.

ووجهُ الإيهام والتضليل في هذا المصطلح أن الانقسام بمعناه الظاهر محصور في الضفة والقطاع، ولكن الطرفين لا يتقاسمان في الحقيقة المسؤولية في البيئة الفلسطينية العامة ولا في المؤسسة "الرسمية" الفلسطينية. فقيادة فتح التي هي قيادة السلطة تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية بشكل كامل، وتحتكر السفارات والتمثيل، وصناعة القرارات وإنفاذ السياسات والإجراءات؛ بطريقة شبه مطلقة. أما حماس فنصيبها عملياً "صفر" في منظمة التحرير، وهي ليست مسؤولة عن تعطيل أي قرارات أو إجراءات في المنظمة. أما مسؤولية ضعف المنظمة وانهايار مؤسساتها وتدهور أدائها وإغلاقها في وجه عملية الإصلاح والتغيير والشراكة؛ فهي مسؤولية قيادة فتح عباس دون غيرها.

والهيمنة والسيطرة على "الشرعية" الفلسطينية هي سيطرة فتحاوية بالأساس، سواء أكان ذلك في المنظمة أم في السلطة، وهي الجهة الممسكة فعلياً بمفاتيحها. ومن ثم، فتعطيل أو إنفاذ أي عملية إصلاحية تشريعية أو تنفيذية، هو أمر مرتبط بالأساس بقرار قيادة فتح وليس بغيرها، ولا يمكن تحميل حماس أو قوى المعارضة المسؤولية عن ذلك.

كما أثبت السير في التجربة الأخيرة لإصلاح البيت الفلسطيني، أن حماس قدمت التنازلات التي طلبتها فتح كافة، بالرغم من أن عددا منها حقوق أصيلة كالتنازل عن شرط التزامن الوارد في اتفاق المصالحة 2011، أو السكوت عن حل المجلس التشريعي. وأنه عند لحظة الوصول إلى الاستحقاق الانتخابي، فإن قيادة فتح عباس هي التي عطلت المسار، وأعدت الجميع إلى مربع "الانقسام" لتتابع الاستئثار بالسلطة، ولتتهرب من الاحتكام إلى الشعب الفلسطيني؛ وليتكشف أمام الجميع أن هناك من يتحمل أساسا مسؤولية الانقسام.

باختصار هم " ليسوا سواء"، إذ من الظلم أن يُستخدم هذا المصطلح "طرفي الانقسام":

• فهناك طرف يستند في شرعيته إلى عكازات عربية ودولية مصطنعة، في مقابل طرف يستند (ومستعد أن يستند) إلى إرادة الشعب الفلسطيني.

• وهناك طرف متنازل عن معظم فلسطين، ومرتهن لإرادة الاحتلال، ويقود كيانا وظيفيا يخدم الاحتلال، ويطارد المقاومة ويقمع الحريات، في مقابل طرف متمسك بفلسطين كاملة، ويقاوم الاحتلال ويصنع الانتصارات، ويعبر عن كرامة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

• وهناك طرف يُغلق أبواب المؤسسات الدستورية ويبيع مفاتيحها، وطرف محروم من نيل فرصته العادلة وحقوقه الطبيعية.

• وهناك طرف يستند إلى مسار تسوية فاشل موهوم، منتهي الصلاحية، وطرف يستند إلى الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في كامل أرضه، وإلى الميثاقين القومي والوطني لمنظمة التحرير نفسها.

• وهناك طرف مسؤول أساسي طوال أكثر من ثلاثين عاما دستوريا وسياسيا وأخلاقيا عن التراجعات والكوارث التي أصابت العمل الفلسطيني؛ وطرف تابع الصبر على قمع سلطة عباس، كما تابع القبض على جمر المقاومة وتحدي الاحتلال والنكاية في العدو.

ويعني آخر، فلسنا أمام مجرد "طرفين مخطئين"، بحاجة فقط للخروج من حساباتهما الذاتية، وإنما أمام اتجاهين مختلفين في الرؤية والمنهج ومسارات العمل وألوياته، ومختلفين في العقلية التي تُدار بها الأمور، ومختلفين في طريقة الاستناد إلى الشرعيات. ومن ثم، فتعبير "طرفي الانقسام" بالشكل الذي يتم استخدامه فيه، يعطي إحياء مُضللًا، وهو غير دقيق علميا وموضوعيا.

ثم إن علاج الانقسام ليس مرتها فقط بمجرد الدخول في بيت واحد، وإنما بطريقة إدارة هذا البيت، وفق منظومة يحترمها الجميع (تعبّر عن المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتطلعاته وتطلعات أُمته).. وإلا فالطلاق " نهايته السريعة والمحتومة.

نتابع لاحقا أوهاما أخرى!!

موقع "عربي 21"، 2021/7/9

٢٥. حول المشروع الوطني وحمایته - أسئلة بريئة

أ. د. عبد الحميد صيام

من بين الشعارات التي يرفعها أنصار السلطة الفلسطينية في مسيراتهم وهتافاتهم، أن الرئيس محمود عباس هو الأمين والحامي والمدافع عن المشروع الوطني. وقد أتى أحد مسؤولي السلطة الكبار مؤخرا على دور السلطة في حماية المشروع الوطني، وأكد أن السلطة باقية، وأن الأجهزة الأمنية هي الحامية للشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني. وهذا يعني أن المشروع الوطني يتضمن المحافظة على الرئيس والسلطة الوطنية والأجهزة الأمنية، لأن هذا الثلاث هو الأمين والحارس والمدافع عن المشروع الوطني إلى أن يتحقق.

بصراحة نحن ضائعون، فهل نزول قوات الأمن بالهراوي والعصي والقنابل الدخانية والاعتقالات والضرب والتعذيب، من شروط حماية المشروع الوطني؟ وهل الشعب العادي والمتظاهرون سلميا هم الخطر على المشروع الوطني؟ وهل أجهزة الأمن تعاقب فقط المعطلين لمسيرة تحقيق المشروع الوطني، وتحمي كل من يناضل ضد أعداء المشروع الوطني؟ بصراحة لم نعد نعرف ما هو المشروع الوطني الذي كل يغني عليه، ويسجن ويقتل ويعذب باسمه، وينسق مع العدو من أجل حمايته. كل الفصائل صغيرها وكبيرها تبرر وجودها باسم المشروع الوطني، وتدعي أنها تناضل من أجل تحقيق المشروع الوطني، فما هو هذا المشروع الوطني؟ وكما أنجزت السلطة والفصائل مجتمعة أو متفرقة من هذا المشروع؟ وكما بقي عليها لإنجازه؟ وسأحاول في هذا المقال أن أتبع المشروع الوطني إن كان موجودا، وأن نتعرف على أسباب اندثاره إن كان غائبا.

المشروع الوطني في بداياته

الفلسطينيون لم يستكينوا للنكبة، التي حلت بهم عام 1948 بسبب تكالب قوى دولية وعربية من الخارج، والقوات الصهيونية المدعومة عالميا من داخل وطنهم، وانتهى بهم الأمر إلى ضياع غالبية الوطن، وتشريد غالبية الشعب، وطمس الغالبية الساحقة من الحقوق أو كلها. وبعد أن رتبوا أمور حياتهم الشخصية خلال سنوات قليلة، انطلقت المبادرات التي تدور حول فكرة تحرير الأرض من العدو الغاصب، وعودة الشعب المشرذ إلى وطنه. انضم العديد منهم للأحزاب العربية، خاصة حركة القوميين العرب، وحزب البعث، والأحزاب الشيوعية، وقلّة من بينهم اختار الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين. وقد بدأت مجموعات موجودة في غزة ومصر والكويت بعد العدوان الثلاثي على مصر، بالتفكير بإطلاق حركة كفاح مسلح، تبلور هذا التيار في ما بعد بإنشاء حركة فتح عام 1958 التي أطلقت الكفاح المسلح عام 1965. وخوفا من أن تخرج هذه التيارات والتوجهات عن إطار النظام العربي، تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بدعم مباشر من الرئيس المصري الأكثر

شعبية في العالم العربي جمال عبد الناصر. نتج عن اجتماع القدس لإنشاء المنظمة التوافق على "الميثاق القومي الفلسطيني" الذي حمل رسمياً أول مشروع وطني فلسطيني. وبعد هزيمة 1967 وصعود حركة فتح لموقع القيادة في المنظمة، والسيطرة عليها من الفصائل المسلحة، أعيد النظر في الميثاق القومي وتمت مراجعته وإصداره عام 1968 تحت اسم "الميثاق الوطني الفلسطيني" ولم يتغير المشروع الوطني من ميثاق 1964 إلى ميثاق 1968. ونستطيع أن نلخص المشروع الوطني الفلسطيني الأول، والمعتمد رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، السلطة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مجموعة نقاط.

يحدد الميثاق فلسطين الجغرافياً، وهوية الشعب الفلسطيني، ثم يضع الهدف الاستراتيجي لهذه المنظمة وهو تحرير الأرض كل الأرض عن طريق الكفاح المسلح، والثورة الشعبية، وإعادة الشعب الفلسطيني المهجر إلى مدنه وقراه، وإعطاء هذا الشعب حق تقرير المصير على كل ترابه الوطني، بحيث يعيش الناس في هذا الوطن بدون تمييز قائم على العرق أو الدين أو الجنس. ويؤكد الشعب الفلسطيني أنه "يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".

والحقيقة أن حركة فتح في برنامجها الداخلي حددت أهدافها في تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة، بدون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها، وبناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة للمواطنين كافة". أي أن المشروع الوطني الفلسطيني، كما طرحته منظمة التحرير، ووافق عليه في المجلس الوطني عام 1968 يقوم على وحدة الأرض الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني ووحدة الهدف، وهو تحرير الأرض الفلسطينية وعودة اللاجئين، وممارسة حق تقرير المصير، ثم وحدة الأسلوب في تحقيق ذلك، وهو الكفاح المسلح وبلغة اليوم المقاومة بأشكالها كافة.

بداية تغيير المشروع الوطني

بدأت التغييرات تطراً على المشروع الوطني، والتراجع عن المبادئ الأساسية الأربعة، وحدة الأرض والشعب والهدف والأسلوب، بعد الخروج من الأردن عام 1971 والتمركز في لبنان. وبدأت فكرة التسوية تدخل في أدبيات منظمة التحرير، تحت غطاءات ثورية، ولغة خطابية وفن الممكن من خلال المجلس الوطني الفلسطيني الفضايف، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 وتزايد الضغوط العربية على القيادة الفلسطينية لقبول التسوية. ففي عام 1974 أقر المجلس الوطني في دورته الثانية

عشرة في القاهرة مشروع النقاط العشر، الذي تضمن فكرة قيام "سلطة وطنية" على أي أرض يتم تحريرها. وفي دورته الثالثة عشرة عام 1977 في القاهرة أقر المجلس الوطني فكرة تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، التي عقدت في عمان في نوفمبر 1984 كاد المجلس الوطني أن يتبنى فكرة المملكة المتحدة، التي كان قد طرحها الملك حسين في خطابه أمام المجلس. التراجع عن المشروع الوطني الأصلي تم تدريجياً، وبوتيرة متسقة، تنتقل بالشعب الفلسطيني من درجة إلى درجة أدنى منها بهدوء، إلى أن وصل الوضع إلى التخلي التام والنهائي عن برنامج التحرير لعام 1968 والوصول إلى برنامج الدولة رسمياً عام 1988.

تمكنت قيادة المنظمة من التحلل تماماً من المشروع الوطني الأول خلال الانتفاضة الأولى. فقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة في الجزائر، بين 12 و15 نوفمبر 1988 وأعلن عن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. وفي صخب البهجة الإعلامية، والخطب الحماسية، تم الاعتراف بقرار 242 (1967) أساساً لحل الصراع، والاعتراف بحق جميع الدول في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها، ونبذ الإرهاب والعنف، أي أن القيادة تخلت عن الأضلاع الأربعة للمشروع الوطني الأصلي. فالأرض لم تعد كل فلسطين والشعب لم يعد كل الشعب الفلسطيني، والحقوق لم تعد كل الحقوق، وأولها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الديمقراطية التي تتساوى فيها الحقوق والواجبات بدون تمييز، وتم شطب الكفاح المسلح واعتبر ذلك نوعاً من العنف والإرهاب. تلك الدورة كانت الفيصل النهائي بين مشروع التحرير ومشروع التسوية.

المشروع الوطني في ظل اتفاقيات أوسلو

مهدت تلك الدورة لمؤتمر مدريد عام 1991، ثم لرسائل الاعتراف المتبادل ثم اتفاقية أوسلو 1993 التي أغفلت حقوق الشعب الفلسطيني كافة، وحولت السلطة إلى جهاز بصلاحيات محدودة، تقوم أساساً على خدمة أمن إسرائيل لإنهاء الانتفاضة وأي شكل من أشكال المقاومة. اتفاقيات أوسلو عام 1993 وإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 مهدت الطريق لتثبيت الاحتلال، وتوسيع الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة المزيد من الأراضي، وزج الآلاف في السجون وهدم البيوت، وبناء الجدار العازل. كل ذلك أمام عيون السلطة التي ظلت متمسكة بالمفاوضات من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما ظلوا يرددون على مسامعنا. وعندما اكتشفت القيادة الخديعة الكبرى التي تورطت فيها، وورطت معها الشعب الفلسطيني، حاولت أن تتراجع وتعيد الاعتبار للمقاومة من خلال الانتفاضة الثانية، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً، وانتهى الأمر بطريقة مأساوية، كما هو معروف. وتجسد ذلك التراجع بهزيمة حركة فتح في انتخابات عام 2006، كنوع من العقاب

للمسؤولين عن أوسلو. ونتيجة لتلك الانتخابات حدث انشقاق الساحتين الأساسيتين في غزة والضفة، سياسيا وأيديولوجيا وجغرافيا وإلى الآن. والآن وبعد 30 سنة من مؤتمر مدريد و28 من اتفاقيات أوسلو، للنظر أين هو المشروع الوطني الذي تحاول السلطة أن تحققه عبر المفاوضات، والتنسيق الأمني، وكنم الأفواه، وزج الناشطين في السجون، وقتل بعضهم، وجر النساء من شعورهن في الشوارع لحمايته؟ ونسأل: هل بقيت أرض تقام عليها الدولة؟ هل تفكيك أكثر من 500 مستوطنة يسكنها نحو 800,000 مستوطن ممكن؟ هل الاستيطان داخل القدس وتهويد القدس والسيطرة على مداخل ومخارج القدس قابل للوقف وعكس اتجاهه؟ هل تفكيك الجدار ممكن؟ هل إطلاق السجناء ممكن؟ هل الرباعية أو المفاوضات أو المجتمع الدولي سيحقق للشعب الفلسطيني قيام دولة مستقلة وعاصمتها القدس؟ لا حل أمام الشعب الفلسطيني في كل مكان إلا العودة إلى السردية الأصلية: وحدة الشعب ووحدة الأرض ووحدة الهدف والنضال المتواصل والمتراكم والمتعاضد لتحقيق ذلك، طال الوقت أم قصر. الحقوق تنتزع ولا توهب.. وواهم من يظن أن عدوك المتعطر سيمنحك الحقوق إن لم يجبر على ذلك ويأتي إليك صاغرا مكسورا.

القدس العربي، لندن، 2021/7/9

٢٦. إسرائيل و"حماس" على شفا مواجهة جديدة

تل ليف رام

مرّ نحو شهرين على انتهاء حملة "حارس الأسوار" في قطاع غزة. من يريد أن يصف بسطور قليلة لا لبس فيها الوضع في القطاع ويجمال نتائج الحملة سيجد على ما يبدو صعوبة في إيجاد الأجوبة. غزة مشكلة معقدة، وعلى الأقل في هذه المرحلة يبدو أن الحملة الأخيرة هي مجرد جملة صغيرة. ففي الأسبوع الماضي أيضا واصلت قيادة المنطقة الجنوبية اجمال الحملة الاخيرة، واستخلاص الدروس، والتخطيط للمعركة القادمة التي باتت على الأعتاب.

بعد الحملة الأخيرة، كان الجيش مطالبًا بخطط جديدة، وقريبا بعد مرحلة جمع الاهداف وإنعاش الانظمة القتالية، ستعلن قيادة المنطقة الجنوبية عن الاستعداد للدرجة "أ"، التي هي عمليا أعلى مستوى من الحملة الأخيرة، وتتضمن أيضا خططا لأعمال برية للكثائب المناورة.

غزة، كالمعتاد، لا يفترض أن تكون في مركز الاهتمام من ناحية دولة إسرائيل. فهي بالتأكيد ليست التهديد المركزي ولا التهديد الأخطر، ولا حتى في الساحة الفلسطينية. من أصل اعتبارات عديدة في القيادة في إسرائيل كانوا يفضلون ازالة الإشغال المركزي لقطاع غزة عن جدول الاعمال، ولكن مثلما هو الحال دوما، تقريبا، فإن امكانية التصعيد في القطاع هي الاكثر اهمية وفورية. من ناحية جهاز

الأمن، يجب ان يكون التركيز على إيران - برنامجها النووي وأذرعها الاخطبوطية التي تطلقها في ارجاء الشرق الاوسط. مسألة دراماتيكية اخرى ترتبط بجارنا من الشمال. اقترح وزير الدفاع، بيني غانتس، هذا الاسبوع، مساعدة إنسانية للبنان. ولكن لا يوجد اي احتمال لمثل هذه الخطوة، حتى لو كان هناك عنوان للحكم، اليوم، في لبنان، وبالتأكيد ليس في الفوضى السلطوية الحالية. في الوضع اللبناني المضطرب فإن صاحب الكلمة هو من يمسك بالقوة العسكرية. ومن ناحية إسرائيل فإن الخطر الفوري هو ان يعمق "حزب الله" وإيران سيطرتهم في لبنان أكثر فأكثر. كما أن جهاز الأمن ملزم بأن يأخذ بالحسبان الإمكانية المعقولة دوما في الشرق الاوسط: في حالة احتدام آخر في الوضع الداخلي من شأن "حزب الله" ان يوجه صمامات الضغط باتجاه إسرائيل. اضافة الى هاتين المسألتين، تتجه العيون الإسرائيلية ايضا الى الساحة الفلسطينية والى شرقي القدس. في هذه الاثناء يبدو أن الحل الوسط لـ"افيتار"، والذي تحقق، الاسبوع الماضي، أنزل قليلا مستوى التوتر في المنطقة. في الاشهر الاخيرة وان كان ثمة ارتفاع في حجوم "الارهاب" إلا أن الحقيقة هي ان القصة المركزية هي فلسطينية داخلية، وهذا ما يقلق إسرائيل حقا. فالسلطة الفلسطينية توجد في وضع سلطوي صعب على نحو خاص، حيث إن الاحتجاجات على موت نزار بنات اثناء الاعتقال تشعل المنطقة.

ان تعزز قوة "حماس" في الشارع الفلسطيني في الضفة وفي شرقي القدس بعد حملة "حارس الاسوار" والاحتجاج الحاد ضد السلطة الفلسطينية من شأنهما أن يؤثر أيضا على الاستقرار الأمني لإسرائيل. إذا انهارت السلطة الفلسطينية ستكون لذلك تداعيات، حيث إن قصة التوتر في شرقي القدس لا توجد بعد خلفنا.

نظام قتالي

مسألة الأسرى والمفقودين وحكم "حماس" في غزة هي قيود وموانع مركزية للتقدم في مسيرة التسوية. لسنوات سارت إسرائيل بين القطرات من اجل منع التصعيد التالي الذي بات يقف على الاعتاب. ناورت إسرائيل كل الوقت بين الاستعداد للحرب، ومحاولات تقليص تعاظم القوى العسكرية لـ"حماس" واستقرار الوضع الاقتصادي في القطاع من خلال خطوات اقتصادية واسعة، وكذا في السنة الاخيرة ايضا كانت على جدول الاعمال مشاريع كبرى مثل أحواض السمك امام شواطئ غزة واعادة بناء المنطقة الصناعية "كارني". كل هذا توقف، الآن، وبعد الحملة تطرح إسرائيل بشكل مباشر شروطا جديدة - قديمة للتقدم في هذه المواضيع في حل مسألة الاسرى والمفقودين، الموضوع الذي في هذه المرحلة ليس فيه أي تقدم.

مبدئياً، لا تعارض إسرائيل تحويل المال القطري الى القطاع، ولكنها تعارض عمل ذلك بالآلية القديمة، المتمثلة بحقائب الدولارات عديمة الرقابة.

وقد وافقت الامم المتحدة قبل نحو شهر على بسط رعايتها على العملية عبر بنوك السلطة الفلسطينية ومن هناك الى غزة، ولكن قطر و"حماس" عارضتا ذلك. في هذه الأثناء يبدو أن القطريين يلينون، ولكن "حماس" لا تزال ترفض الحل الوسط. السؤال الكبير هو إذا كان تغيير آلية تحويل الاموال سيغير حقا الجوهر، وبالفعل ستتدفق المبالغ الى الموظفين والى المحتاجين ام ان هذا مجرد تغيير شكلي فقط. من المعقول الافتراض بأن حل تحويل الاموال الى قطاع غزة سيبرد التوتر قليلاً، ويقلل الاحتمال المعقول للتصعيد الامني في الاسابيع القريبة القادمة. في إسرائيل كما أسلفنا اتخذ بعد الحملة الاخيرة قرار بعدم العودة الى الواقع السابق، وألا تكون تسوية عميقة دون صفقة أسرى ومفقودين. وبالتوازي يرد الجيش الإسرائيلي بشكل مختلف على كل فعل "ارهابي" يأتي من القطاع، بدءاً بالبالونات، مروراً بزراع العبوات على الجدار، وانتهاء بإطلاق صاروخ نحو إسرائيل. اختبار القيادة الإسرائيلية وجهاز الأمن سيكون في الثبات على مدى الزمن في سياسة الرد. فعلى مدى سنوات طويلة بنت إسرائيل لنفسها معادلة هدوء مع "حماس"، يتحقق برغبة شديدة. والتخوف من التصعيد والرغبة في الهدوء وفي الاستقرار الأمني اديا الى التجلد والاحتواء. في الأسابيع الأخيرة تشير إسرائيل في ردود فعلها على إطلاق البالونات الحارقة إلى انها تعتمز تغيير الطريقة. هذا لا يعني انه لا يوجد تفكير وان القفزات نزعت تماما، إذ في القيادة السياسية والعسكرية أيضا غير معنيين بحملة أخرى، ولكن يوجد استعداد لأخذ مخاطر وتشديد الضغط على قيادة "حماس" في محاولة للوصول الى إنجازات تضمن الهدوء والاستقرار الأمني على مدى سنوات طويلة.

طالما أصرت إسرائيل على الشروط التي وضعتها بعد الحملة الأخيرة، فإن احتمال التصعيد يتزايد، ولكن هذا بالضبط هو الموضوع الذي يتعين ان يكون هناك استعداد له من اجل تغيير الوضع. دون ثبات على مدى الزمن، لن يكون تغيير طويل المدى وعميق. وعلى الطريق اليه يجب أن نكون مستعدين لعدة جولات تصعيد أخرى في القطاع.

الى جانب النظام القتالي الذي تم استعداده للحملة التالية، عرض، هذا الأسبوع تحقيق للحملة السابقة والدروس منها على قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اليعازر طوليدانو. ركز أحد الفصول المركزية على مسألة التصدي لموضوع الصواريخ لدى منظمات "الإرهاب" في القطاع، والذي كان احدى نقاط الضعف في الحملة الأخيرة. 200 صفحة كتبت في هذا الفصل، الذي يتضمن نقدا ذاتيا ودروسا مهمة. مسؤولون كبار في الجيش يعتقدون انه في غضون بضعة أشهر، في ضوء التقدم

الاستخباري والتكنولوجي، سيكون الجيش الإسرائيلي في مكان أفضل بكثير مما كان في "حارس الأسوار".

تجدر الإشارة الى أنه في الحملة الاخيرة، التي عرفت منذ بدايتها بأنها محدودة في نطاقها، قرر الجيش الإسرائيلي بشكل واع تفعيل أدوات وخطط أعدها لساعة حرب شاملة، وذلك انطلاقاً من فكرة وغاية تعميق الضربة لـ"حماس". ضربة برق - خطة الخداع والإصابة لـ"الميترو"، شبكة الانفاق الدفاعية لـ"حماس"؛ عملية حيال مجالات اطلاق الصواريخ لـ"حماس"؛ وخطة واسعة لقتل كبار مسؤولي "حماس" بعد العثور عليهم تحت الأرض.

ضربة برق لم يخطط لتنفيذها في بداية الحملة. من ناحية إسرائيل، كانت تصفية قائد لواء غزة وكبار مسؤولي البحث والتطوير في إطار الخطة الإضافية يمكن أن تكون نقطة جيدة للإنتهاء. ومع ان ليس كل المسؤولين الذين خططت إسرائيل لتصفيتهم قتلوا بالفعل، فإن النتائج على الأرض كانت بالتأكيد جيدة. ولكن كانت لـ"حماس" خطط أخرى، واستمرت المعركة. في قيادة المنطقة الجنوبية أوصوا هيئة الأركان العامة بتنفيذ ضربة برق حتى بثمن نجاح جزئي حيال أهداف الخطة الاصلية في صورتها الكاملة.

تعنى التحقيقات العملية أيضاً بمسألة تفعيل أدوات حربية في معركة محدودة في غزة، وهل كان صحيحاً ان تفعل مثلاً خطة ضربة برق وعدم ابقائها للمعركة التالية. يدور الحديث عن موضوع يوجد حوله جدال داخل الجيش وعلى ما يبدو ستكون هناك مواقف مختلفة ومتنوعة في هذا الموضوع حتى بعد التحقيقات.

الحملة التالية مخطط لها كاستمرار لنقطة الإنتهاء للحملة الأخيرة. يعد الجيش الإسرائيلي للحملة التالية الخيار البري أيضاً. فالانخفاض في نتاج الحملة بقدر ما تستمر مقارنة بالايام الأولى يستوجب اعداد خيار بري ذي مصداقية، يقوم على أساس اجتياحات لوائية لعمق القطاع.

المعركة البرية منذ الآن، هي اوبيرا أخرى تتطوي على تحديات كبيرة للجيش. عدد المدنيين القتلى في غزة سيكون اكبر دراماتيكية مقابل الحملة الأخيرة، وسيتعين على قادة الميدان ان يديروا التوتر المركب الذي بين العدوانية والسعي الى الاشتباك، وبين الامتناع قدر الإمكان عن المس بغير المشاركين.

"معاريف"

الأيام، رام الله، 2021/7/10

٢٧ . كاريكاتير:



القدس، القدس، 2021/7/10